الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/50/298
20 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
البند ٥٣ من القائمة الأولية*

تنفيذ قرارات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة

في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، وجهت نيكاراغوا و ١٤ بلدا آخر رسالة إليكم (A/50/145) طلبوا فيها إدراج بند في جدول أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة يتصل بـ "النظر في الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان في السياق الدولي، على أساس مبدأ العالمية ووفقا للنموذج المتبع في التمثيل المتوازي للبلدان المقسمة لدى الأمم المتحدة". وبناء على تعليمات من حكومتي، فإني أطرح موقفنا رسميا على النحو التالي:

١ - تعرب الحكومة الصينية والشعب الصيني عن سخطهما المتناهي إزاء طلب نيكاراغوا وبعض البلدان الأخرى فيما يتعلق بما يسمى بـ "تمثيل" تايوان لدى الأمم المتحدة. وهذه الخطوة لا تشكل انتهاكا جسيما لسيادة الصين وتدخلا صارخا في شؤونها الداخلية فحسب، بل إنها تخل أيضا إخلالا جسيما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبقرار الجمعية العامة ٢٧٥٨ (د - ٢٦). فالميثاق ينص صراحة على أن تمتنع الأمم المتحدة وأعضاؤها عن اتخاذ أي إجراء ضد سيادة أي من أعضائها أو أية دولة، أو ضد سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي. ولذا فإننا نعارض بشدة بذل أية محاولة من جانب أي بلد، ومهما كانت الذرائع، لخلق "صينين" أو "صين وتايوان" "واحدة هي الصين وواحدة هي تايوان" أو "بلد واحد ومقعدين" داخل الأمم المتحدة وخارجها على السواء. وإننا نحث نيكاراغوا وبعض الدول الأخرى بقوة على أن تعدل فورا عن خطئها المتمثل في التدخل في الشؤون الداخلية للصين وأن توقف على الفور جميع أنشطتها التي تتعدى على المصالح الأساسية للشعب الصيني.

٢ - فتايوان جزء لا يتجزأ من الصين منذ العصور القديمة. وإعلان القاهرة لعام ١٩٤٣ وإعلان بوتسدام لعام ١٩٤٥ ينصان صراحة على عودة تايوان إلى الصين من حكم اليابان بعد انتهاء الحرب، الأمر الذي يؤكد ثانية سيادة الصين على تايوان. ورغم أن الطرفين الواقعين على جانبي مضيق تايوان في حالة انفصال مؤقت منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، فإن وضع تايوان كجزء من إقليم جمهورية الصين الشعبية

* A/50/50/Rev.1.

لم يتغير قط، كما لم تتخل حكومة جمهورية الصين الشعبية قط عن ولايتها على تايوان. وإن الـ ١٦٠ بلدا التي أقامت علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية حتى الآن تقر كلها بأنه لا توجد إلا صين واحدة في العالم وأن حكومة الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة التي تمثل الصين برمتها.

٣ - وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩، أسقط الشعب الصيني حكم كومينتانغ وأسس جمهورية الصين الشعبية. ومنذ ذلك الحين فصاعدا، فإن مقعد الصين الشرعي في الأمم المتحدة كان ينبغي أن يكون لجمهورية الصين الشعبية. وإن كون هذا المقعد قد اغتصبته عصبة كومينتانغ المتحصنة في مقاطعة تايوان لأكثر من ٢٢ عاما أمر ما كان ليحدث لولا عرقلة بعض البلدان التي لا مبرر لها لحصول جمهورية الصين الشعبية على هذا المقعد. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، اعتمدت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والعشرين وبأغلبية ساحقة، القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) الذي نص بعبارة لا لبس فيها على أن "ممثلي حكومة جمهورية الصين الشعبية هم وحدهم الممثلون الشرعيون للصين لدى الأمم المتحدة وأن جمهورية الصين الشعبية هي أحد أعضاء مجلس الأمن الدائمين الخمسة". واستنادا إلى هذا القرار أعيدت إلى جمهورية الصين الشعبية جميع مقاعدها وحقوقها الشرعية في الأمم المتحدة وسائر وكالاتها. واستنادا إلى هذا القرار أيضا أخفقت المساعي الرامية إلى طرح الاقتراح المتعلق بما يسمى بـ "التمثيل المزدوج" الذي قدمته بضعة بلدان في تلك الدورة للتصويت عليه ومن ثم فقد أصبح لاغيا. وهكذا حسمت مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة إلى الأبد وبأسلوب عادل سياسيا وقانونيا وإجرائيا.

بيد أن سلطات تايوان، سعيا منها إلى إنشاء "صينين" و "صين وتايوان" و "بلد واحد ومقعدين" في الأمم المتحدة، قد أثارت مرة أخرى مسألة ما يطلق عليه اسم "التمثيل المزدوج". ويشكل هذا عدوانا سافرا على القرار ٢٧٥٨ (د - ٢٦) ومحاولة أثيمة لإسقاطه، وهو لذلك أمر مرفوض تماما. أما عن قبول تايوان في بضع منظمات إقليمية كمصرف التنمية الآسيوي ومجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنه ترتيب استثنائي تم عن طريق الاتفاق والتفاهم بين حكومة جمهورية الصين الشعبية والأطراف المعنية استنادا إلى مبدأ الصين الواحدة، الذي ينص بعبارة واضحة على أن جمهورية الصين الشعبية تنضم إلى هذه المنظمات كدولة ذات سيادة في حين تنضم تايوان إليها بوصفها منطقة من مناطق الصين وباسم "تايبي الصينية". ولذا فإن هذا الترتيب الاستثنائي لا ينبغي أبدا أن يشكل "نموذجا" تحتذي به الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى. ولن يكون من الممكن أن يتمتع الاخوة المواطنون في تايوان هم وسائر الشعب الصيني بجميع فئاته الإثنية، تمتعا حقيقيا وكاملا بالكرامة والرفعة اللذين بلغهما وطنهما الأم العظيم في العالم إلا بعد إعادة توحيد الصين بالوسائل السلمية. ومما ينبغي الإشارة إليه أيضا أن مسألة تايوان لا تشبه بأي حال من الأحوال مسألتي ألمانيا وكوريا اللتين قسمتا نتيجة لاتفاقات دولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إنما هي مسألة من شؤون الصين الداخلية البحتة التي ليس لأي بلد آخر حق التدخل فيها.

٤ - والأمم المتحدة هي منظمة حكومية دولية مكونة من دول ذات سيادة. وتنص المادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة نصا صريحا على أن العضوية في الأمم المتحدة لا تجوز إلا للدول ذات السيادة. ولم تكن تايوان قط دولة ذات سيادة بل إنها مقاطعة من مقاطعات الصين. ولذا، فإن مبدأ "العالمية" لا يسري عليها على الإطلاق. ومن ثم فلا تتوافر في تايوان على الإطلاق أية شروط تجيز لها الانضمام إلى الأمم المتحدة. ما انفكت سلطات تايوان، منذ عام ١٩٩٣، تطالب بصخب وجلبة بما يسمى بـ "عودتها" إلى الأمم المتحدة وتحرض عددا محدودا للغاية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تقترح أن تنظر الجمعية العامة في مسألة ما يسمى بـ "تمثيل" تايوان، بل إن سلطات تايوان قد بلغ بها الأمر، في هذا العام الذي يحتفل فيه بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أن تعرض علنا، ودون أدنى شعور بالخجل، تقديم بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مقابل عضويتها في الأمم المتحدة. وما هذا إلا تجديف في حق ميثاق الأمم المتحدة وإهانة لأعضائها عموما وستنظر إليه جميع البلدان المناصرة للعدل بعين الازدراء. وقد اتخذ المكتب في الدورتين الثامنة والأربعين والتاسعة والأربعين للجمعية العامة على التوالي قرارين بعدم إدراج ما يسمى بـ "تمثيل" تايوان في جدول أعمال الجمعية العامة، الأمر الذي عبر عن قوة عزم الأغلبية العظمى من أعضاء الأمم المتحدة على صون الميثاق وقرار الجمعية العامة ذي الصلة. ونحن مقتنعون بأن نيكاراغوا وبعض الدول الأخرى ستنتهي إلى النهاية المخجلة ذاتها هذا العام لكونها تقرع الطبول لـ "عودة" تايوان إلى الأمم المتحدة.

٥ - وتزعم المذكرة الإيضاحية المرفقة بالوثيقة A/50/145 بوقاحة أن دراسة الأمم المتحدة لـ "الحالة الاستثنائية لتايوان في السياق الدولي" "تتفق تماما ومبادئ الدبلوماسية الوقائية وروحها". وهذه محاولة واضحة لخلط الأسود بالأبيض وتضليل الجمهور. ولا بد من الإشارة إلى أن مسألة تايوان هي من شؤون الصين الداخلية، التي يجب أن يسويها الشعب الصيني ذاته. وتورط أية قوى خارجية فيها هو تدخل في شؤون الصين الداخلية. ومحاولة سلطات تايوان "العودة" إلى الأمم المتحدة وإنشاء "صينين" و "صين وتايوان" و "بلد واحد ومقعدين" لا تعرقل إعادة توحيد الصين بالطرق السلمية فحسب، بل إنها ستفضي أيضا إلى خلق توترات في مضيق تايوان وتهدد السلم والاستقرار والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي العالم أجمع. ويتنافى ذلك تماما مع روح الدبلوماسية الوقائية.

٦ - إن تسوية مسألة تايوان وإعادة توحيد الوطن الأم سلميا تطلع مشترك ورسالة مقدسة للشعب الصيني كله، بما في ذلك الاخوة في تايوان. وقد بذلت الحكومة الصينية والشعب الصيني طوال العقد الماضي أو أكثر، واهتداء بالمبدأ الأساسي المتمثل في "إعادة التوحيد السلمية في ظل بلد واحد ونظامين" الذي بادر بطرحه السيد دينغ تسياو بينغ، جهودا دؤوبة لصون سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية ومناصرة القضية الكبرى المتمثلة في إعادة التوحيد السلمية للوطن. وقد أدلى الرئيس جيانغ زيمين بخطاب مهم عنوانه "استمرار العمل على إعادة توحيد الوطن" في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، قدم فيه اقتراحا يتكون من ثماني نقاط، وكان للخطاب أثر واسع وإيجابي في الداخل والخارج. ونحن على قناعة بأن الحكومة الصينية والشعب الصيني سيظلان يتمتعان بتفاهم ودعم كاملين من قبل الأمم المتحدة وحكومات وشعوب بلدان شتى في العالم في قضيتهما العادلة المتمثلة في الحفاظ على سيادة الدولة وسلامتها

الإقليمية وإعادة التوحيد السلمية للوطن. وسلطات تايوان، وهي تتشبث بعناد بموقفها الخاطئ الداعي إلى تقسيم الوطن، تضطلع بأنشطة تضر بالتطور المطرد للعلاقات عبر المضيق، مما يقوض السلم والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وسنواجه هذه الأنشطة ولا بد أن هذه الأنشطة ستلقى معارضة واسعة من المجتمع الدولي.

أتشرف بأن أطلب إليكم العمل على تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة في إطار البند ٥٣ من القائمة الأولية.

(توقيع) كين هواسون
الممثل الدائم لجمهورية
الصين الشعبية